ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

المشاركة المواطنة الرقمية رافعة لتجويد السياسات الترابية: دراسة في آليات مأسسة الديمقراطية التشاركية الإلكترونية

Digital Citizen Participation as a Lever for Enhancing Territorial Policies: A Study on Mechanisms for Institutionalizing Electronic Participatory Democracy

الدكتور فهد كرطيط
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش وبكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، جامعة عبد المالك السعدي
إطار بوزارة التجهيز والماء – المغرب

ملخص:
يقدم المقال دراسة أكاديمية تحليلية تبحث في دور المشاركة المواطنة الرقمية باعتبارها رافعة استراتيجية لتحديث وتجويد السياسات الترابية، وذلك من خلال رصد آليات مأسسة الديمقراطية التشاركية الإلكترونية، يركز التحليل على كيفية تحول الفضاء الرقمي من مجرد أداة تواصلية إلى بيئة مؤسساتية تتيح للمواطنين والفاعلين المحليين المساهمة الفعلية في صناعة القرار العمومي المحلي ومراقبة تنفيذه، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن دمج التكنولوجيا في تدبير الشأن الترابي يسهم في تجاوز عيوب الديمقراطية التمثيلية الكلاسيكية، ويعزز منسوب الثقة بين المواطن والسلطات العمومية. كما يسلط الضوء على الإطار القانوني والمؤسساتي الضروري لتحويل المبادرات الرقمية إلى قنوات رسمية وممنهجة (كالعرائض الإلكترونية والمنصات التفاعلية الاستشارية...)، معبرا في الوقت ذاته عن التحديات البنيوية التي تواجه هذه المأسسة، وفي مقدمتها الفجوة الرقمية، وغياب الثقافة الرقمية لدى بعض المدبرين المحليين، مما يستدعي تحديث الترسانة التشريعية وتأهيل العنصر البشري لضمان حكامة ترابية شاملة ومستدامة.
الكلمات المفتاحية: المشاركة المواطنة الرقمية، السياسات الترابية، الديمقراطية التشاركية الإلكترونية، السلطات العمومية، الحكامة الترابية.

Abstract
This article presents an analytical academic study examining the role of digital citizen participation as a strategic lever for modernizing and enhancing the quality of territorial policies. By exploring the mechanisms for institutionalizing e-participatory democracy, the analysis focuses on the transformation of the digital space from a mere communication tool into an institutional environment that enables citizens and local stakeholders to actively contribute to local public decision-making and the oversight of policy implementation. The research is grounded in the hypothesis that integrating technology into territorial governance helps overcome the shortcomings of classical representative democracy and strengthens trust between citizens and public authorities.
It also highlights the legal and institutional framework necessary to transform digital initiatives into formal, systematic channels—such as e-petitions and interactive consultative platforms—while acknowledging the structural challenges facing this

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

institutionalization. Foremost among these are the digital divide and a lack of digital literacy among some local administrators, underscoring the need to modernize the legislative framework and build human resource capacity to ensure comprehensive and sustainable territorial governance.
Keywords: Digital civic participation, territorial policies, e-participatory democracy, public authorities, territorial governance.

مقدمة:

شهد العالم اليوم تحولا رقميا غير مسبوق، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية عنصرا جوهريا في مختلف مناحي الحياة، بما في ذلك إدارة الجماعات الترابية[1]. حيث دفعت بعض جوانب القصور في ممارسة الديمقراطية التمثيلية، إلى الدعوة لتبني نوع آخر من الديمقراطية أكثر قدرة على إشراك المواطنين في اتخاذ القرار بما يحقق جوهر العملية الديمقراطية، فتم إعادة تبني ممارسة معروفة تاريخيا بالديمقراطية التشاركية بهدف خلق مزيد من الفرص والأدوات أمام الأفراد للمساهمة في صنع القرار العمومي[2]. يعتمد تطبيق الديمقراطية التشاركية حاليا بشكل متزايد على أدوات المشاركة الإلكترونية من خلال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز المشاركة المدنية والحكم التشاركي الشفاف[3]. حيث تكتسي مسألة تدبير الشأن الترابي في الفكر السياسي والإداري المعاصر أهمية بالغة بالنظر إلى التحولات البنيوية التي شهدتها نماذج الحكامة الترابية، حيث لم يعد القرار التنموي حكرا على المؤسسات التمثيلية التقليدية، بل أضحى منفتحا على مقاربات فاعلة تتوخى إشراك المواطن في مختلف مراحل صناعة السياسات العمومية، لهذا فالديمقراطية التشاركية جاءت لتطوير الديمقراطية التمثيلية وتعزيز دور المواطنين وعدم حصره في حق التصويت، بل جعله يمتد إلى درجة التمتع بالحق في إبداء الرأي حول السياسات العمومية وتتبعها وتقييمها، أي أن تتحول حقوق المواطنين من حقوق موسمية تمارس عند فترة الانتخابات وتنتهي بانتهائها إلى حقوق دائمة ومستمرة[4]، وتمارس بشكل يومي وعن قرب مع التأكيد على ضرورة توسيع مشاركة السكان في العملية السياسية وتتبع كل الأنشطة التي تباشرها المجالس الترابية، بكل ما تتطلبه هذه

---

1 - استراتيجية الانتقال الرقمي بالجماعات الترابية: انخرطت وزارة الداخلية من خلال المديرية العامة للجماعات الترابية في ورش الانتقال الرقمي بالجماعات الترابية، وذلك في إطار مواكبة الجماعات الترابية في تحسين الخدمات الإدارية المقدمة للمواطنين والمقاولات.
يأتي هذا الورش تجسيدا للأحكام الدستورية، القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، والعديد من القوانين الأخرى خاصة القانون رقم 54.19 الخاص بميثاق المرافق العمومية، القانون 19.55 المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية والقانون 13.31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة.
https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/astratyjyt-alantqal-alrqmy-baljmaat-altrabyt

2- حياة فخور، " الديمقراطية التشاركية من التنظير إلى الممارسة في التجربة المغربية "، مجلة المعرفة القانونية، العدد الثامن عشر - غشت 2024، ص: 516.

3- أحمد أمين فورار، " الديمقراطية التشاركية، وأدواتها الرقمية، منطلقات نظرية، وتطبيقات عملية "، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد01، السنة 2017، ص: 307.

4 - فهد كرطيط، " آليات الديمقراطية التشاركية بالمغرب: دراسة على ضوء التجارب المقارنة "، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر - الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2026، ص 26.

العملية من استحداث آليات مناسبة تضمن ممارسة هذا الدور في كل وقت، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، جاءت الحلول التي تقدمها التكنولوجيات الحديثة للإعلام، والاتصال للتعزيز من فاعلية هذه العملية، وتتجاوز جوانب القصور في بعض الأدوات التقليدية لممارسة الديمقراطية التشاركية، بل جعلت لأول مرة التطبيق الحرفي جوهر هذا النوع من الديمقراطية ممكنا.[5]

يهدف هذا المقال إلى استعراض دور التحول الرقمي في تعزيز قدرات الجماعات الترابية، وتحقيق تنمية محلية مستدامة وشاملة، فهو يسلط الضوء على الآليات التي تتيحها الرقمنة لتحسين خدمات الجماعات الترابية ورفع كفاءتها، إضافة إلى معالجة التحديات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا في هذا المجال، كما يسعى المقال إلى تقديم رؤية شاملة حول آليات المشاركة المواطنة الرقمية والتي تتمثل في: فضاء الملاحظات والاقتراحات الرقمية، فضاء اللقاءات المواطنة، الاستشارة الرقمية، التشاور الرقمي، الميزانية التشاركية الرقمية، آليات تتبع ميثاق المشاركة المواطنة[6]، ثم آليات تتبع الابرامج التنموية للجماعات الترابية من أجل تحقيق تنمية ترابية فعالة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والابتكار في تقديم الخدمات العمومية المحلية. كما يطرح المقال سبلا مبتكرة يمكن أن تسهم في تطوير السياسات والممارسات الإدارية، لتمكين الجماعات الترابية من مواكبة متطلبات التحول الرقمي وتحقيق طموحات التنمية الترابية.

وفي السياق نفسه، يمكننا القول بأن الانتقال نحو الفضاء الرقمي لم يعد مجرد خيار للتواصل العادي، بل أصبح خيارا استراتيجيا تمليه ضرورة الفعالية والنجاعة والشفافية في إنتاج القرار الترابي، وتكمن القيمة التحليلية لهذا الموضوع في محاولته الربط بين البعد النظري والمفاهيمي للديمقراطية التشاركية الإلكترونية، وبين الممارسات الميدانية والتطبيقات المؤسساتية التي تهدف إلى تحويل هذه المشاركة الافتراضية إلى آلية قانونية ملزمة وممنهجة قادرة على التأثير الحقيقي في بلورة سياسات ترابية تلامس الحاجيات الحقيقية للساكنة المحلية. بناء على هذه المعطيات، تتحدد الإشكالية الجوهرية لهذا الموضوع في التساؤل المحوري التالي: **إلى أي حد يمكن للمشاركة المواطنة الرقمية، عبر آليات الديمقراطية التشاركية الإلكترونية، أن تشكل رافعة حقيقية ومأسسة لتجويد السياسات الترابية وعقلنتها، وما هي أبرز المعيقات البنيوية والتشريعية التي تحول دون الانتقال التام من العفوية الرقمية إلى المأسسة القانونية الفاعلة؟**

5- نوال مغزيلي، " دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية: الديمقراطية الالكترونية "، العدد الثالث - يونيو سنة 2017، مجلة العلوم السياسية والقانون إحدى إصدارات المركز الديموقراطي العربي، منشور على موقعه بتاريخ 28 ماي 2017، تم الاطلاع بتاريخ 18 يونيو 2026 على الساعة 09:20.
رابط الاطلاع: https://democraticac.de/?p=46833 .

6 - البوابة الوطنية للجماعات الترابية: ميثاق المشاركة المواطنة الذي تم تعريفه على أنه مجموعة من المبادئ والقيم التي تحدد القاعدة الأساسية لتأطير أي مسلسل تشاركي. وللمزيد من المعلومات حول هذا الميثاق وأهدافه رابط الاطلاع:
https://collectivites-territoriales.gov.ma/ar/mythaq-almsharkt-almwatnt .

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

هذه الإشكالية تتفرع عنها عدة أسئلة فرعية تتعلق بمدى جاهزية البيئة التشريعية الترابية لاستيعاب هذه الآليات الرقمية الجديدة، وطبيعة الأدوات التقنية المعتمدة لإشراك المواطنين، كمنصات العرائض الإلكترونية والاستشارات العمومية الافتراضية، فضلا عن مدى توفر البنية التحتية والثقافة الرقمية لدى الفاعلين المحليين والمواطنين على حد سواء لإنجاح هذا الرهان التنموي.

ولتقصي أبعاد الموضوع والتحقق من فرضياته، اعتمدت الدراسة مقاربة منهجية تزاوج بين التحليل النصي والرصد الواقعي، حيث إعمال **المنهج القانوني** لتحليل الترسانة التشريعية والمؤسساتية المؤطرة للتحول الرقمي والديمقراطية التشاركية بالبنية الترابية، وقياس مدى ملاءمة القوانين التنظيمية وميثاق المرافق العمومية لمتطلبات المأسسة الإلكترونية، بموازاة ذلك، تم توظيف **المنهج الوصفي التحليلي** لتفكيك مفهوم المشاركة المواطنة الرقمية، وتحديد طبيعة المنصات المعتمدة، مع تشخيص معيقاتها البنيوية والبشرية التي تؤثر على نجاعة الحكامة المحلية.

وعليه؛ للإجابة عن الإشكالية الأساسية وتساؤلاتها الفرعية وصياغة تحليل أكاديمي موضوعي يستحضر الأبعاد التشريعية والواقعية للموضوع، سيتم اعتماد تصميم ثنائي متكامل يقسم الدراسة إلى مطلبين رئيسيين، يركز **المطلب الأول** على الإطار المفاهيمي والقانوني للمشاركة المواطنة الرقمية وآليات مأسستها، حيث سيتم تتبع الجذور النظرية للديمقراطية الإلكترونية **(الفقرة الأولى)**، وتحليل القنوات التشريعية والمؤسساتية المتاحة (مثل المنصات الرقمية التفاعلية، والعرائض الرقمية) التي تروم إدماج المواطن في المسار التنموي الترابي **(الفقرة الثانية)**. في حين سيتناول **المطلب الثاني** الجوانب التحليلية والتقييمية لواقع تطبيق هذه الآليات على مستوى السياسات الترابية، من خلال رصد أثرها الفعلي في تجويد المقررات المحلية **(الفقرة الأولى)**، مع رصد وتشخيص أبرز التحديات والإكراهات المادية والبشرية والتقنية (كالفجوة الرقمية وضعف التكوين) التي تحد من فاعلية هذه التجربة، مع تقديم مقترحات علمية كفيلة بالارتقاء بالديمقراطية التشاركية الرقمية **(الفقرة الثانية)** لتصبح ركيزة أساسية من ركائز الحكامة الترابية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للمشاركة المواطنة الرقمية وآليات مأسستها

يشكل الانتقال نحو مأسسة المشاركة المواطنة الرقمية تحولا في هندسة التدبير الترابي المعاصر، حيث أعادت الثورة التكنولوجية صياغة القواعد الكلاسيكية للتواصل السياسي والإداري بين المجالس المنتخبة والساكنة المحلية[7]. وينطلق التمهيد لهذا المحور من ضرورة ضبط التداخل الوظيفي بين المفاهيم المستحدثة كالديمقراطية الإلكترونية والمواطنة الرقمية، وبين القنوات القانونية والمؤسساتية التي تمنح هذه الممارسات صبغتها الرسمية والشرعية داخل المنظومة الإدارية، حيث إن وعي الفاعل الترابي بأهمية الفضاء الافتراضي لا ينبغي أن يظل حبيس المبادرات التواصلية أو الآراء غير الملزمة، بل

7 - يطمح النموذج التنموي الجديد الذي وضعه المغرب سنة 2019 إلى استثمار كل الإمكانات التحويلية للتكنولوجيات الرقمية وجعلها ركيزة أساسية ومحفزا لتسريع التنمية وتمكين شرائح واسعة من المواطنين من جني ثمارها. كما جعل منها أحد ركائز تحسين علاقة الإدارة بالمرتفقين وإعادة بناء الثقة بين المواطن والإدارة العمومية.

يستوجب إيجاد بيئة تشريعية ممنهجة قادرة على تحويل التدفقات الرقمية التفاعلية إلى مدخلات حقيقية في صناعة القرار التنموي. وبناء عليه، يرتكز هذا المحور على تتبع التأصيل النظري والمفاهيمي الذي يفسر تحول الأدوار الاستشارية للمواطن في العصر الرقمي، مع معالجة وتفكيك البنية القانونية والتنظيمية التي تؤطر أدوات التشارك الإلكتروني، وتحديدا العرائض الرقمية والمنصات الاستشارية الافتراضية، للوقوف على مدى ملاءمتها وجاهزيتها لتبني هذا النموذج التحديثي. وتكمن الغاية الأساسية من هذا الرصد في فهم كيفيات انتقال القوانين الترابية من منطق التدبير العمودي التقليدي إلى منطق الحكامة التشاركية الأفقية والمنفتحة، مما يمهد للبحث في شروط الفعالية والاستدامة لهذه الآليات ضمن الواقع العملي لتدبير السياسات الترابية.

الفقرة الأولى: الجذور النظرية والمفاهيمية للديمقراطية الإلكترونية

تضرب الجذور النظرية والمفاهيمية للديمقراطية الإلكترونية[8] بأبعادها العميقة في عمق الفلسفة السياسية المعاصرة ونظريات الاتصال الحديثة، حيث لم تكن وليدة الصدفة التقنية المحضة، بل جاءت استجابة حتمية لانسداد الأفق البنيوي الذي عانت منه الديمقراطية التمثيلية الكلاسيكية. لقد واجهت النظم السياسية والإدارية التقليدية خلال العقود الأخيرة أزمة مشروعية حادة، تجلت في تراجع معدلات المشاركة السياسية، وتنامي الفجوة بين النخب الحاكمة والقواعد الشعبية، والبيروقراطية المفرطة التي اتسمت بها هندسة القرار العمومي. وفي هذا السياق المأزوم، برزت التكنولوجيا الرقمية ليس فقط كأدوات تقنية لتسريع التدفق الإداري، بل كبيئة فلسفية بديلة قادرة على إعادة صياغة العقد الاجتماعي وتوسيع حدود الفضاء العمومي. وينطلق التأصيل النظري لهذا المفهوم من إعادة الاعتبار للمدرسة التداولية في الفلسفة السياسية، وتحديدا الأطروحات الهابرماسية المتعلقة بـ " الفضاء العمومي البورجوازي" و" الفعل التواصلي "[9]، فقد رأى المنظرون أن شبكة الإنترنت والمنصات الرقمية تمثل التجسيد المعاصر والأكثر كمالا للـ **" أغورا "** اليونانية القديمة، حيث يتحرر النقاش العام من القيود الفيزيائية، والجغرافية، والطبقية، والزمنية. وبذلك، تحول الفضاء الرقمي إلى فضاء تداولي أفقي ومفتوح، يتيح لجميع المواطنين على قدم المساواة فرصة المساهمة في التفكير الجماعي والنقاش

---

8 - لقد تعددت تسميات الديمقراطية الالكترونية فهناك من يصطلح عليها بالديمقراطية السيبرانية، وهناك من يسميها الديمقراطية الرقمية وأيضا ديمقراطية تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلا أن كل هذه المفاهيم تحمل دلالات ومعاني، فنجد كارتيه CARTIER عرف الديمقراطية الالكترونية في معناها الواسع بأنها: " وسيلة لممارسة الديمقراطية المشاركتية من خلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة "، فالديمقراطية الالكترونية بهذا المعنى لا تعبر عن شكل جديد للديمقراطية بل ترتبط بتطبيق الديمقراطية المشاركتية من خلال ما تمنحه الأدوات التكنولوجية الجديدة، أما ANN MACINTOSH فحسبه فإن الديمقراطية الالكترونية هي:" استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إشراك المواطنين ودعم العملية الديمقراطية في اتخاذ القرارات وتقوية الديمقراطية التمثيلية ".
- رمضان بن شعبان، " الديمقراطية الالكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الإستوني وإسقاطه على الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق، 2009-2010)، ص: 49.

9 - بوبكر الصديق بن شويخ، " الفضاء العمومي البرجوازي بين منظور هابرماس ومعايير أرندات ورؤية فريزر"، مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة، المجلد 01، العدد 04 – دجنبر 2020، ص: 77.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/

العقلاني حول القضايا المشتركة دون وساطة تقليدية من الأحزاب أو وسائل الإعلام المهيمنة.

ويتأسس المفهوم أيضا على تداخل وثيق بين المقاربة التكنولوجية الحتمية والمقاربة السوسيوسياسية، فالأولى تفترض أن الأدوات الرقمية تحمل قدرة جوهرية على الديمقراطية، بينما تركز الثانية على كيفية تملك الفاعلين الاجتماعيين لهذه الأدوات لإعادة توزيع السلطة وتوجيه السياسات. ومن هنا، تبلور مفهوم " **المواطنة الرقمية** " كامتداد وتطوير للمواطنة القانونية والسياسية الكلاسيكية، إذ لم يعد المواطن الرقمي مجرد متلقي سلبي للمخرجات القانونية والإدارية، بل أصبح منتجا ومشاركا فاعلا يمتلك القدرة على التعبير اللحظي، وتقديم المقترحات البديلة، وممارسة الرقابة الشعبية المستمرة على أعمال المجالس الترابية والحكومات[10]. إن هذا التحول المفاهيمي نقل مركز الثقل في العملية الديمقراطية من الشرعية الانتخابية المبنية على التفويض المؤقت، إلى شرعية الإنجاز والتشارك المبنية على المرافقة المستمرة والحوار الدائم بين الحكام والمحكومين. وتفرعت عن هذه الجذور النظرية عدة نماذج تفسيرية للديمقراطية الإلكترونية، أبرزها نموذج " الديمقراطية الإلكترونية الراديكالية " التي تبشر بامتزاج التقنية بالديمقراطية المباشرة عبر التصويت والاستفتاء الإلكتروني الفوري[11]، والنموذج " التعددي أو التشاركي " الذي يرى في الرقمنة أداة لتقوية مؤسسات المجتمع المدني وتسهيل قنوات التشاور الترابي، ونموذج الحكامة المنفتحة الذي يركز على الشفافية والولوج الحر للمعلومات كشرطين أساسيين لعقلنة القرارات وتجويد السياسات العمومية.

وتأسيسا على ما سبق، ترتبط الديمقراطية الإلكترونية من الناحية المفاهيمية بنظرية " **مجتمع الشبكات** " التي صاغها السوسيولوجي **مانويل كاستيلز**، حيث أصبحت السلطة في العصر الرقمي لا تتدفق عموديا من القمة إلى القاعدة، بل تتدفق عبر شبكات أفقية متعددة المراكز ومتداخلة الخيوط[12]. هذا التحول البنيوي فرض على السلطات العمومية والمجالس الترابية التخلي عن منطق الاحتكار التدبيري، والقبول بوجود فاعلين جدد يملكون سلطة التأثير والتوجيه عبر تعبئة الرأي العام الافتراضي[13]. إن عقلنة السياسات الترابية في ظل هذا المنظور المعرفي أصبحت مشروطة بمدى قدرة البنيات المؤسساتية على استيعاب هذه التدفقات الشبكية وتحويلها من نقاشات واحتجاجات افتراضية قد تتسم أحيانا بالشعبوية أو التشتت، إلى مدخلات عقلانية ومنظمة تعزز المسارات التنموية

---

10 - محمد بديل، " إعادة تشكيل المجتمع السياسي في ظل التحول الرقمي: الموطن الرقمي نموذجا "، مجلة القانون والأعمال الدولية، المجلد 11، العدد 64 - يونيو 2026، ص: 01.

11 - رمضان عبد المجيد، " الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر) "، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16 يناير 2017، ص: 80.

12- إدريس الغزواني، " مانويل كاستلز ومفهوم مجتمع الشبكات من المجتمع إلى الشبكة: نحو مقاربة تأويلية للهوية والسلطة في عصر المعلومات "، مجلة عمران – الإصدار 09 العدد 33 – صيف 2020، ص: 144 – 145.

13 - محمد مصطفى رفعت، " الرأي العام في الواقع الإفتراضي وقوة التعبئة الإفتراضية "، القاهرة - العربي للنشر والتوزيع 2017، الطبعة الأولى شتنبر 2018، ص:05.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

المحلية[14]. وبناء على ذلك، فإن الديمقراطية الإلكترونية من الناحية المفاهيمية ليست مجرد تقنية تضاف إلى البنية القائمة، بل هي فلسفة إصلاحية شاملة تعيد بناء المفاهيم السياسية والإدارية التقليدية كالمصلحة العامة، والتمثيلية، والسيادة، والمشاركة، من خلال دمج مرونة الفضاء الافتراضي وقوته التفاعلية في صلب النسق المؤسساتي الواقعي، مما يمنح القرار الترابي مشروعية مزدوجة تجمع بين الصندوق الانتخابي والتشاور الرقمي.

وبالتالي، يمكننا القول بأن الديمقراطية التشاركية الإلكترونية تستند إلى خلفية فكرية ونظرية تسعى إلى إعادة تعريف الفضاء العمومي في ظل الثورة الرقمية، حيث تداخلت التكنولوجيا مع الفلسفة السياسية المعاصرة لتجاوز أزمات الديمقراطية التمثيلية التقليدية. وينطلق هذا التصور المفاهيمي من فكرة تحرير النقاش العمومي من الحدود الجغرافية والزمنية، وتحويل الفضاء الافتراضي إلى ساحة حوار تفاعلي يتيح للمواطنين المساهمة المباشرة في التفكير الجماعي حول الشأن المحلي. فالإطار النظري للمشاركة المواطنة الرقمية يتجاوز المفهوم الكلاسيكي للمواطنة القائم على مجرد التصويت الموسمي، نحو **" مواطنة رقمية نشطة "** تمكن الفرد من ممارسة حقه في التعبير، والاقتراح، والمساءلة بشكل مستمر، ويسهم هذا التحول المفاهيمي في عقلنة القرارات الترابية بجعلها نابعة من نقاش عقلاني تشاركي يعزز من منسوب الاندماج الاجتماعي والسياسي للساكنة المحلية.

الفقرة الثانية: القنوات التشريعية والمؤسساتية لإدماج المواطن في المسار التنموي الترابي

إن الانتقال بالمشاركة الرقمية من الطابع العفوي إلى الطابع المؤسساتي يستلزم إرساء ترسانة قانونية وقنوات رسمية تنظم هذا التفاعل في الفضاء الترابي. وتتجلى هذه المأسسة في تبني آليات تشريعية تلزم المجالس المنتخبة بإدماج المقاربة الرقمية في تدبيرها، وفي مقدمتها **" العرائض الرقمية "** التي تمنح للمواطنات والمواطنين والجمعيات آلية قانونية لإيداع مقترحاتهم مباشرة عبر منصات إلكترونية مخصصة، مما يجبر الفاعل الترابي على إدراجها في جداول أعمال الدورات[15]. وإلى جانب ذلك، تبرز المنصات الرقمية التفاعلية[16] والاستشارات العمومية الرقمية[17] كأدوات مؤسساتية لاستطلاع آراء الساكنة وإشراكهم في صياغة مخططات التنمية المحلية قبل المصادقة

---

14 - طلوع عبد الإله، زكرياء أيت عبد المجيد، " التحول الرقمي في الإدارة الترابية: تعزيز الحكامة والشفافية والتنمية المحلية المستدامة "، المجلد 02، العدد 26 - ماي 2026، ص: 111 – 112.

15 - منح الدستور المغربي لسنة 2011 في الفصل 15 للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية كما أن الفصل 139 في فقرته الثانية نص أنه يمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات في تقـديم عرائـض إلى مجالس الجماعات الترابية، بهدف مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله. ويعتبر القانون التنظيمي رقم 14 .44 كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون التنظيمي رقم 70.21 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية الإطار المرجعي لتقديم ا لعرائض، بالإضافة إلى القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية بمستوياتها الثلاث.

16 - مثال: منصة الاستشارة المواطنة الرقمية " نساهم " www.noussahimo.gov.ma، منصة ouchariko.ma التي احدثها المجلس الإقتصادي والاجتماعي والبيئي للنقاش والبناء المشترك. وغيرها من المنصات الرقمية للمشاركة المواطنة.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

عليها، مما يضفي مشروعية تشاركية على المقررات الترابية ويسرع وتيرة إدماج المواطن في مسارات التنمية.

وبناءا على هذه الأهداف، تعد القنوات التشريعية والمؤسساتية الركيزة الأساسية التي تنقل المشاركة المواطنة الرقمية من فضاء الممارسات العفوية والنقاشات الافتراضية العابرة إلى فضاء المأسسة القانونية والالتزام الإداري، مما يجعلها رافعة بنيوية حقيقية لتجويد السياسات الترابية وعقلنتها. إن الانتقال نحو الديمقراطية التشاركية الإلكترونية لا يمكن أن يحقق غاياته التنموية في غياب بيئة تشريعية حاضنة وقواعد تنظيمية آمرة تلزم المجالس الترابية بفتح قنوات رقمية رسمية ومؤطرة للتفاعل مع الساكنة، فالنصوص القانونية هي التي تمنح المقاربة التشاركية الرقمية مشروعيتها الإجرائية وتنزع عنها طابع الهواية أو الانتقائية التواصلية التي قد يلجأ إليها بعض المدبرين المحليين لأغراض تسويقية مؤقتة. وفي هذا الصدد، يتجلى التدبير التشريعي الحديث في إدماج الآليات الرقمية في صلب القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، حيث تم الارتقاء بالحقوق التشاركية الكلاسيكية لتستوعب الوسائط التكنولوجية المعاصرة كمدخل إلزامي للحكامة المنفتحة والمواطنة النشطة.

وتأتي العرائض الإلكترونية الرقمية في طليعة هذه القنوات المؤسساتية التي أفرزتها الهندسة القانونية المعاصرة، وهي تمثل جيلا جديدا من الحقوق السياسية والإدارية الممنوحة للمواطنين والمجتمع المدني[18]. من الناحية التحليلية، لم تعد العريضة تتطلب عبء التنقل الجغرافي وجمع التوقيعات الحية بالطرق التقليدية المعقدة، بل أصبحت المنصات الرسمية المؤمنة تتيح للمواطن، بمجرد استيفاء الشروط القانونية والمواصفات التقنية للهوية الرقمية، إيداع مقترحات تنموية أو مطالب محلية مباشرة لدى مكتب المجلس المعني، هذه القناة الرقمية المقننة تلزم السلطات المجالس الترابية بقوة القانون، بدارسة العريضة المستوفية للشروط وإدراجها في جدول أعمال الدورات العادية، مع تقديم ردود معللة وموثقة رقميا، مما ينقل النقاش الرقمي من مجرد مظهر من مظاهر حرية التعبير الافتراضي إلى آلية صناعة قرار ملزمة ومؤثرة في صياغة الابرامج الترابية.

إلى جانب العرائض، تشكل المنصات الرقمية التفاعلية للاستشارات العمومية الرقمية قناة مؤسساتية استباقية غاية في الأهمية لعقلنة السياسات الترابية، حيث تعكس تحول الإدارة الترابية من منطق القرار العمودي المنفرد إلى منطق التصميم المشترك والأفقي للقرار. وتتيح هذه المنصات، التي تشرف عليها الهيئات الترابية رسميا، طرح مشاريع

---

17 - الإستشارة الرقمية: آلية من آليات المشاركة المواطنة التي تتصف باستعمالها المنصات الرقمية كوسيلة لتسهيل مشاركة المواطنات والمواطنين والإستفادة من خبراتهم وأفكارهم وتيسير جمع ومعالجة المعطيات من طرف الجماعات الترابية. https://collectivites-territoriales.gov.ma/ar/alastshart-alrqmyt .

18 - العرائض الوطنية والترابية: ومن أجل تيسير ممارسة هذا الحق الدستوري الهام، أنشأت بهذا الخصوص بوابة إلكترونية خاصة بالمشاركة المواطنة eparticipation.ma، تمكن المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني من تقديم العرائض عبر هذه المنصة الإلكترونية، كما تساهم في تدبير ومعالجة هذه العرائض بشكل سهل وفي الآجال القانونية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المؤطرة لهذه الحقوق الجديدة. لمزيد من التوضيحات: موقع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان – الديمقراطية التشاركية. https://www.mcrpsc.gov.ma/ . تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 يونيو 2026 على الساعة 11:46.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

القوانين، والمخططات التنموية، وتصاميم التهيئة العمرانية للنقاش العام والعلني قبل المصادقة النهائية عليها، مما يمنح الساكنة المحلية والخبراء والفاعلين الاقتصاديين فرصة لتقديم بدائل وتقييمات موضوعية تسهم في رصد الاختلالات الاستباقية للمشاريع، هذا النمط من المأسسة التشاركية يضمن ملاءمة السياسات الترابية للمتطلبات الحقيقية للميدان، ويرفع من كفاءة الإنفاق العمومي المحلي عبر تقليص هامش الخطأ التخطيطي، فضلا عن كونه يعزز الشفافية والولوج الشامل والآمن للمعلومات الإدارية والمالية التي تعد شرطا أساسيا لنجاح أي استشارة إلكترونية حقيقية.

عمليا، تمتد مأسسة هذه القنوات لتشمل إحداث " **هيئات استشارية افتراضية دائمة** " تمثل مختلف فئات المجتمع المدني، كشباب ونساء المنطقة، عبر فضاءات رقمية تفاعلية مدمجة في المواقع الرسمية للجماعات الترابية. إن هذه الهياكل الرقمية تسمح بالتدفق المستمر للأفكار والمعطيات دون الحاجة لتعقيدات اللقاءات الحضورية الدورية، مما يضمن استمرارية الديمقراطية التشاركية طيلة الولاية الانتدابية للمجالس الترابية وليس فقط في محطات زمنية معزولة، وبذلك تصبح المنظومة القانونية والمؤسساتية ضامنا أساسيا لتحويل الفضاء الرقمي إلى مختبر دائم لصناعة السياسات الترابية الجيدة، حيث تندمج الشرعية القانونية للمنتخبين بالشرعية التشاركية للمواطنين عبر قنوات تقنية محكمة تضمن أمن المعطيات، وجدية المقترحات، وفعالية المخرجات الإدارية، بما يخدم في نهاية المطاف التنمية الترابية المستدامة للجميع.

المطلب الثاني: الجوانب التحليلية لواقع التطبيق وإكراهات الحكامة الترابية الرقمية

إذا كان التأسيس النظري والتشريعي للديمقراطية التشاركية الإلكترونية يشكل المدخل الحتمي لبناء نموذج الحكامة الترابية المنفتحة، فإن القيمة العلمية الحقيقية لهذه المقاربة التحديثية لا تتحدد بمدى رصانة متونها القانونية أو جاذبية شعاراتها المفاهيمية، بل ترتبط أساسا بمدى قدرتها على الصمود والتحقق الفعلي في الممارسة الميدانية وواقع التطبيق الترابي. بناء على هذه الجدلية، يأتي هذا المحور لينقل البحث من فضاء التجريد والنصوص الآمرة إلى فضاء التشخيص التحليلي والتقييم السوسيولوجي والمؤسساتي لواقع تنزيل هذه الآليات الرقمية على مستوى الجماعات الترابية، مسائلا الأثر الحقيقي الملموس الذي أحدثته هذه القنوات المستحدثة في جودة المقررات المحلية وعقلنة السياسات الترابية التنموية. إن ملامسة هذا الواقع يفرض بالضرورة تبني مقاربة نقدية موضوعية تتجاوز النظرة التفاؤلية المفرطة للتقنية، لتغوص في عمق البيئة التدبيرية المحلية وتفكك مختلف الإكراهات البنيوية والمعيقات المعقدة التي تقف دون تحقيق الانتقال الرقمي الشامل والمستدام، وهي معيقات تتداخل فيها الأبعاد المادية والتقنية المرتبطة بضعف البنيات التحتية التكنولوجية، بالأبعاد البشرية والثقافية المتمثلة في مقاومة التغيير وغياب الوعي والتأهيل الرقمي لدى كل من الفاعل السياسي والمواطن (الفاعل المدني) على حد سواء. وتكمن الغاية الأساسية من هذا الرصد السوسيوقانوني والواقعي في عدم الاكتفاء بوضع الإصبع على مكامن الخلل والاختلال البنيوي، بل توظيف هذه الخلاصات التحليلية كمادة علمية خام لصياغة وبلورة جملة من المقترحات العلمية الكفيلة بتجاوز

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

هذه العثرات، والارتقاء بالممارسة التشاركية الإلكترونية من مجرد واجهة تواصلية شكلية، إلى ركيزة بنيوية ثابتة وآلية مؤسساتية راسخة تسهم في تفعيل حكامة ترابية مستدامة، تحقق النجاعة التنموية، وتضمن الإدماج الفعلي لكافة الفاعلين في رسم معالم مستقبل مجالهم الترابي.

الفقرة الأولى: الأثر الفعلي للديمقراطية الرقمية في تجويد المقررات المحلية

يكتسي تقييم الأثر الفعلي للآليات الرقمية على مستوى السياسات الترابية أهمية بالغة لرصد مدى نجاعة هذه التجربة في الارتقاء بالحكامة الترابية. فمن الناحية العملية، أسهمت المنصات والعرائض الإلكترونية في تجويد المقررات المحلية من خلال تقريب الإدارة من المواطن وتوطين التنمية لتستجيب للحاجيات الحقيقية والأولويات الفعلية للمجال الترابي. إن هذا الانفتاح الرقمي مكن من ضخ دماء جديدة في صناعة القرار المحلي عبر إشراك الطاقات والكفاءات التي كانت تقصيها العوائق الجغرافية أو الإدارية الكلاسيكية، مما انعكس إيجابا على مستوى جودة المشاريع الترابية المنفذة، ورفع منسوب الشفافية في تدبير الموارد، وساهم في بناء علاقة ثقة متينة بين المدبرين المحليين والساكنة مبنية على الوضوح والتقاسم الفوري للمعلومة.[19]

ومن هذا المنطلق، يقود التحليل الموضوعي لواقع تدبير الشأن المحلي إلى الإقرار بأن الأثر الفعلي للديمقراطية الرقمية في تجويد المقررات المحلية يمثل أحد أبرز تجليات الانتقال نحو **" الحكامة الترابية الذكية " و " المنفتحة "**[20]، وهو أثر لا ينحصر في الأبعاد التقنية، بل يمتد ليشمل بنية ومضمون القرار العمومي الترابي ذاته، حيث إن إدماج الوسائط الرقمية التفاعلية في مسارات النقاش العمومي المحلي أسهم، بشكل ملموس، في إعادة صياغة وهندسة السياسات الترابية، ونقلها من منطق التخطيط الفوقي المعزول إلى منطق التصميم المشترك المستوعب لخصوصيات المجال وحاجيات الساكنة الحقيقية. ويتجلى هذا الأثر الفعلي بداية في الارتقاء بمستوى العقلانية والنجاعة في صناعة المقررات المحلية، فالمنصات الاستشارية الرقمية تتيح للمجالس الترابية إمكانية تجميع كم هائل من البيانات، والآراء، والخبرات المحلية المتنوعة التي يقدمها المواطنون والخبراء وفعاليات المجتمع المدني حول المشاريع المزمع تنفيذها (كتصاميم التهيئة، ومخططات التنمية، وبرامج العمل المحلية...). هذا التدفق المعرفي الغني يؤدي بالضرورة إلى تقليص هامش الخطأ والارتجالية في التخطيط الترابي، حيث تتوفر للفاعل السياسي والتدبيري

19- عبد الكبير العلوي، " الحكومة الإلكترونية والإدارة الترابية: آليات التواصل الرقمي، الطبعة الأولى، 2020، ص:77.

20 - التحول الرقمي للجماعات الترابية في المغرب تطوير جماعات ذكية ومستدامة: نظمت المديرية العامة للجماعات الترابية، وبشراكة مع المعهد العالي للإعلام والاتصال ندوة حول " التحول الرقمي للجماعات الترابية والتنمية المحلية"، وذلك يوم الثلاثاء 15 فبراير 2022، مباشرة على قناة الجماعات الترابية على اليوتيوب، وناقش المتدخلون خلال هذه الندوة مدى مساهمة التحول الرقمي في تحسين جودة الخدمات المقدمة للساكنة وفي تطوير جماعات ذكية ومستدامة.
رابط الاطلاع على مداخلات الندوة:
https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/fy-alwajhtakhbar/althwl-alrqmy lljmaat-altrabyt-fy-almghrb-ttwyr-jmaat-dhkyt-wmstdamt.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

مادة خام دقيقة تعكس الأولويات الفعلية للميدان، مما يجعل المقررات المصادق عليها أكثر ملاءمة للواقع، وأقرب إلى الاستجابة للمطالب الملحة للساكنة، وهو ما ينعكس إيجابا على كفاءة الإنفاق العمومي وترشيد الموارد المالية المحدودة للجماعات الترابية.[21]

وهنا، يبرز الأثر الفعلي للديمقراطية الرقمية في تعزيز التوطين الديمقراطي للسياسات الترابية وتوسيع قاعدة النخب المساهمة في القرار، إذ نجحت القنوات الإلكترونية في تذليل العقبات السوسيوجغرافية والزمنية التي كانت تحول دون مشاركة فئات واسعة من المواطنين في اللقاءات والتشاورات الحضورية التقليدية. فالشباب، والنساء، والأشخاص في وضعية إعاقة، وحتى أفراد الجالية المقيمة بالخارج، بات بمقدورهم عبر تطبيقات الهواتف الذكية والمنصات التفاعلية إسماع أصواتهم وتقديم مقترحاتهم في أي وقت ومن أي مكان. هذا الامتداد التشاركي الأفقي ساهم في كسر احتكار النخب التقليدية أو جماعات الضغط المحلية لمسارات صياغة القرار الترابي[22]، وفرض إدماج قضايا جديدة صلب المقررات المحلية لم تكن تحظى بالأولوية سابقا، مثل قضايا الاستدامة البيئية، والابتكار الاجتماعي، وتجويد الخدمات الرقمية للمرفق العام المحلي. وبذلك، تحولت الديمقراطية الرقمية من مجرد واجهة تواصلية إلى آلية دمج اجتماعي واقتصادي تضمن أن تكون المقررات المحلية معبرة عن الإرادة العامة والجامعة لمختلف مكونات النسيج الترابي.

وفي سياق متصل، يرتبط تجويد المقررات المحلية عبر البوابة الرقمية بـ مأسسة الشفافية وتفعيل الرقابة الشعبية الاستباقية والموازية، إن النشر الفوري للتقارير الميزانياتية، وجداول أعمال الدورات، ومشاريع المقررات على المواقع الرسمية، يمنح المشاركة المواطنة عمقا تحليليا ونقديا مبنيا على المعطيات الحقيقية وليس على التخمينات العفوية. هذا الولوج الشامل والميسر للمعلومة الترابية حول المواطن من متلقي سلبي للمخرجات الإدارية إلى **"مراقب يقظ "** يتابع مسارات تنفيذ المقررات ويوجه الإنذارات المبكرة في حال انحراف المشاريع عن أهدافها المسطرة. إن هذه الرقابة الافتراضية المستمرة شكلت قوة دفع ومساءلة حقيقية فرضت على المدبرين المحليين الارتقاء بجودة صياغة المقررات، والالتزام بمعايير الحكامة الجيدة والشفافية، وتجنب القرارات ذات الصبغة المصلحية أو الفئوية خوفا من المساءلة الرقمية وتعبئة الرأي العام الافتراضي، وهو ما أسهم في نهاية المطاف في إعادة بناء علاقة الثقة المؤسساتية بين المواطن والإدارة الترابية على أسس متينة من الوضوح، والمسؤولية

---

21 - أسامة شنفار، " دور الإدارة الرقمية في توطين وتوطيد الحكامة المالية بالجماعات الترابية "، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية بمراكش، السنة الجامعية 2020- 2021، ص: 02.

22 - ماجد قروي، " من النخب التقليدية إلى النخب الرقمية: تحولات السلطة والنفوذ في عصر التواصل الرقمي "، المركز الديموقراطي العربي، بتاريخ 18 يوليو 2025، مقال منشور على مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص: العدد السادس والعشرون حزيران – يونيو 2025 – المجلد 7 – وهي مجلة دولية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي المانيا - برلين. https://democraticac.de/?p=105627 تم الاطلاع بتاريخ : 20 يونيو 2026 على الساعة 14:00.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/

المشتركة، والتفاعل البناء الذي يخدم الصالح العام للمجال الترابي وقوي الثقة في المؤسسات المحلية.[23]

الفقرة الثانية: التحديات البنيوية والمقترحات العلمية للارتقاء بالحكامة الترابية المستدامة

بالرغم من المكاسب الهامة التي توفرها الديمقراطية الإلكترونية، فإن واقع الممارسة يصطدم بجملة من التحديات والإكراهات المادية والبشرية والتقنية، ويأتي على رأسها معضلة الفجوة الرقمية[24] الناتجة عن التفاوت في الولوج للتكنولوجيا بين الحواضر والأرياف، فضلا عن ضعف التكوين والثقافة الرقمية لدى فئة واسعة من المواطنين وبعض المدبرين المحليين الذين ما زالوا متمسكين بالأساليب التقليدية. ولتجاوز هذه المعيقات وتحويل هذه الآليات إلى ركيزة أساسية للحكامة المستدامة، يتعين تفعيل مقترحات علمية وعملية تشمل: تحديث البنية التحتية التكنولوجية للجماعات الترابية، إطلاق برامج وطنية لبناء القدرات الرقمية للفاعلين المحليين، تبسيط المساطر القانونية لتقديم العرائض الإلكترونية، ودمج المقاربة الرقمية ضمن استراتيجيات التنمية الشاملة لضمان شمولية المشاركة وعمقها.

يقود التشخيص الموضوعي لواقع الديمقراطية التشاركية الإلكترونية إلى الإقرار بأن الانتقال نحو حكامة ترابية رقمية مستدامة ليس مسارا تقنيا سهلا[25]، بل هو صيرورة معقدة تصطدم بجملة من التحديات البنيوية والمؤسساتية، وهي إكراهات تستوجب صياغة مقترحات علمية وعملية قادرة على تحويل الرقمنة من مجرد أداة تواصلية إلى دعامة استراتيجية لصناعة القرار المحلي. وتتجلى أبرز هذه التحديات البنيوية في معضلة **" الفجوة الرقمية "** بمختلف أبعادها السوسيو-مجالية والديموغرافية، حيث يلاحظ تفاوت صارخ في الولوج إلى البنيات التحتية التكنولوجية وشبكات الإنترنت عالية التدفق بين المراكز الحضرية والمناطق القروية والنائية، فضلا عن الفجوة الجيلية والثقافية التي تحرم فئات واسعة من المواطنين (كالنساء في وضعية هشاشة، وكبار السن) من امتلاك المهارات التقنية اللازمة للتعامل مع المنصات الإلكترونية المتاحة. هذا التفاوت السوسيوتقني يؤدي عمليا إلى إنتاج نوع جديد من الإقصاء، حيث تصبح المشاركة الرقمية حكرا على فئات مجتمعية معينة، مما يمس بمبدأ تكافؤ الفرص والشمولية التي تنبني

---

23 - محمد زين الدين، " الحكامة الترابية والتحول الرقمي: من المركزية إلى الإنفتاح التشاركي"، الطبعة الاولى، 2021، ص: 141.

24 - الفجوة الرقمية: التحديات، التأثيرات، والحلول لتحقيق العدالة الرقمية: في عالمنا اليوم، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية جزءا لا يتجزأ من حياة الأفراد والمجتمعات، تظهر الفجوة الرقمية كعائق كبير أمام تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. هذه الفجوة التي تفصل بين من يملك القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا ومن يفتقر إليها تؤثر على مختلف جوانب الحياة، من التعليم والصحة إلى الفرص الاقتصادية والتواصل الاجتماعي. في هذه المقالة، نستعرض أبعاد الفجوة الرقمية، أسبابها، وتأثيراتها العميقة، بالإضافة إلى الحلول المقترحة لسدها وتحقيق العدالة الرقمية.
مقال نشر: 27 نوفمبر 2024 · آخر تحديث: 7 فبراير 2026، تاريخ الاطلاع 21 يونيو 2026 على الساعة 13:00.
- https://www.qoyod.com/blog/information-technology .

25 - رأي المجلس الإقتصادي والاجتماعي والبيئي: الحكامة الترابية رافعة للتنمية المنصفة والمستدامة، إحالة ذاتية 42/2019.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/

عليها الديمقراطية التشاركية. وينضاف إلى ذلك تحد بنيوي آخر يتعلق بـ ثقافة المقاومة وبيروقراطية الإدارة الترابية[26]، إذ ما زال الكثير من المدبرين المحليين والمنتخبين يتبنون تمثلات تقليدية تدبيرية تنظر بكثير من التوجس والتشكيك إلى الآليات الرقمية، معتبرين إياها تهديدا لسلطتهم التقديرية أو مصدرا للتشويش الشعبوي، وهو ما يفسر بطء التفاعل الإداري مع العرائض الإلكترونية أو إفراغ المنصات الاستشارية من عمقها التداولي وتحويلها إلى واجهات بروتوكولية شكلية. كما تشكل الهشاشة الأمنية وغياب الأطر التقنية المتخصصة داخل الجماعات الترابية[27]، بالإضافة إلى ضعف الميزانيات المخصصة لصيانة وتحديث المنظومات المعلوماتية المحلية، عائقا حقيقيا يحول دون استدامة هذه التجارب الرقمية وحمايتها من القرصنة أو التلاعب بالبيانات.

ولمواجهة هذه الاختلالات البنيوية والارتقاء بالديمقراطية الرقمية لتصبح ركيزة للحكامة الترابية المستدامة، يتعين تفعيل مصفوفة من المقترحات العلمية والعملية التي تزاوج بين التأهيل التقني والتمكين الثقافي والمؤسساتي. ويتصدر هذه المقترحات ضرورة تحديث الترسانة القانونية والتنظيمية عبر تبسيط المساطر الإجرائية المتعلقة بتقديم العرائض الإلكترونية، وخفض العتبات العددية المطلوبة للتوقيعات الرقمية، مع إقرار قواعد قانونية آمرة وجزاءات إدارية واضحة تلزم المجالس الترابية بالرد المعلل والآجال المحددة على كل المبادرات المواطنة الافتراضية، مما يضفي الجدية والالتزام على هذه القنوات. وعلى مستوى العدالة المجالية، يجب إطلاق استراتيجيات وطنية لفك العزلة الرقمية عن العالم القروي، من خلال الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية وتوفير مراكز رقمية وسيطة ومجانية للعموم تابعة للجماعات، تتيح للمواطنين غير المالكين للوسائل التقنية إمكانية الولوج للمنصات الاستشارية والمشاركة في تدبير شؤونهم المحلية بمساعدة مرشدين اجتماعيين وتقنيين.

إستنادا إلى ذلك، يكتسي الاستثمار في رأس المال البشري وتغيير العقليات أهمية قصوى في هذا المسار التحديثي، ويتحقق ذلك عبر تنظيم دورات تكوينية مستمرة ومكثفة لفائدة الموظفين والمنتخبين المحليين لتأهيلهم في مجال " **الحكامة المنفتحة** " وإدارة المنصات التفاعلية وتحليل البيانات الضخمة، بالتوازي مع تعزيز برامج التربية على المواطنة الرقمية في الأوساط التعليمية والمدنية لبناء وعي مجتمعي له دراية بضوابط وحدود الحوار الافتراضي العقلاني وتجنب الانزلاقات الشعبوية. وأخيرا، يتطلب الرهان الاستدامي إرساء شراكات بنيوية بين المجالس الترابية والجامعات ومراكز البحث العلمي، تهدف إلى إحداث مختبرات محلية للابتكار الرقمي والذكاء الترابي، تكون مهمتها ابتكار برمجيات وتطبيقات ذكية محلية الصنع، تتلاءم مع الخصوصيات الثقافية واللغوية للساكنة

---

26 - خالد الغازي ، " أمراض البيروقراطية في التنظيم الإداري "، بحث أكاديمي، ماستر السياسات العمومية، 2021، ص: 21.

27 - تقوية القدرات: في رؤية جديدة تهدف للتحسين المستمر وتقوية القدرات وإتقانها بشكل احترافي، لأجل تقديم خدمة أفضل للمواطنين، تولي المديرية العامة للجماعات الترابية اهتماما خاصا لمواردها البشرية ولتكوينهم ورفع مستوى مهارتهم، لأجل ذلك، وضعت المديرية العامة للجماعات الترابية استراتيجية تكوين لصالح الجماعات الترابية، وذلك بشراكة مع مختلف الجهات الفاعلة، لاسيما، الجمعيات التمثيلية ومسؤولي مديرية تنمية الكفاءات والتحول الرقمي، ومؤسسات التكوين الإداري، والتقني.

(كاعتماد أنظمة التفاعل الصوتي أو اللغات المحلية)، وتعمل على تحليل تدفقات الآراء واقتراح حلول تنموية بديلة ومستدامة تنبع من صلب الذكاء الجماعي الافتراضي وتترجم فعلياً على أرض الواقع في شكل سياسات ترابية عادلة وناجعة.

خاتمة:

تأسيسا على كل ما سبق تفكيكه وتحليله، يمكن الخلاص إلى أن المشاركة المواطنة الرقمية لم تعد مجرد خيار تواصلي، بل أضحت مدخلا حتميا ودعامة استراتيجية لإعادة صياغة هندسة السياسات الترابية وعقلنتها، فالانتقال نحو مأسسة الديمقراطية التشاركية الإلكترونية يمثل ثورة جوهرية في فلسفة التدبير المحلي، نجحت عبر الفضاء الافتراضي في تقليص الفجوة بين المجالس المنتخبة والساكنة وتوطين التنمية لتستجيب للأولويات الفعلية للمجال. وتثبت الدراسة أن تسهيل القنوات التشريعية كمنصات العرائض الإلكترونية والاستشارات العمومية الافتراضية قد أحدث أثرا ملموسا في تجويد المقررات المحلية وضخ دماء جديدة في نسيج النخب الصانعة للقرار، مما عزز من منسوب الشفافية والمشروعية التشاركية للمرفق العام الترابي. ومع ذلك، فإن النظرة الموضوعية لواقع التطبيق تؤكد أن جني الثمار الكاملة لهذا التحول التحديثي يظل رهينا بمدى القدرة على مجابهة التحديات البنيوية القائمة، وفي مقدمتها معضلة الفجوة الرقمية ومقاومة التغيير البيروقراطية. وبناء عليه، فإن آفاق الاستدامة للحكامة الترابية الرقمية تقتضي تجاوز المقاربة التقنية الصرفة نحو استراتيجية اندماجية شاملة، تزاوج بين تبسيط الإطار القانوني وآليات الإلزام الإداري، وبين الاستثمار المكثف في تأهيل العنصر البشري وتحديث البنيات التكنولوجية، وذلك لضمان تحويل الذكاء الجماعي الرقمي من تدفقات افتراضية إلى رافعة حقيقية ومستدامة لبناء مجالات ترابية منفتحة، عادلة، ومستوعبة للجميع.

❖ **لائحة المراجع:**

- **كرطيط، فهد.** (2026). آليات الديمقراطية التشاركية بالمغرب: دراسة على ضوء التجارب المقارنة (ط. 1). مكتبة دار السلام للطباعة والنشر.
- **العلوي، عبد الكبير.** (2020). الحكومة الإلكترونية والإدارة الترابية: آليات التواصل الرقمي (ط. 1).
- **بن شعبان، رمضان.** (2010). الديمقراطية الالكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية النموذج الإستوني وإسقاطه على الجزائر [مذكرة ماجستير غير منشورة]. كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة.
- **بن شويخ، بوبكر الصديق.** (2020). الفضاء العمومي البرجوازي بين منظور هابرماس ومعايير أرندات ورؤية فريزر. مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة، 1(4)، 77 .
- **رفعت، محمد مصطفى.** (2018). الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التعبئة الافتراضية (ط. 1). العربي للنشر والتوزيع.
- **زين الدين، محمد.** (2021). الحكامة الترابية والتحول الرقمي: من المركزية إلى الانفتاح التشاركي (ط. 1).
- **شنفار، أسامة.** (2021). دور الإدارة الرقمية في توطين وتوطيد الحكامة المالية بالجماعات الترابية [رسالة ماستر غير منشورة]. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض.

- **طلوع، عبد الإله، وأيت عبد المجيد، زكرياء.** (2026). التحول الرقمي في الإدارة الترابية: تعزيز الحكامة والشفافية والتنمية المحلية المستدامة. مجلة الحكامة والشفافية والتنمية المستدامة، 2(26)، 111–112.
- **عبد المجيد، رمضان.** (2017). الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر). مجلة دفاتر السياسة والقانون، (16)، 80.
- **الغازي، خالد.** (2021). أمراض البيروقراطية في التنظيم الإداري [بحث أكاديمي غير منشور]. ماستر السياسات العمومية.
- **الغزواني، إدريس.** (2020). مانويل كاستلز ومفهوم مجتمع الشبكات من المجتمع إلى الشبكة: نحو مقاربة تأويلية للهوية والسلطة في عصر المعلومات. مجلة عمران، 9(33)، 144–145.
- **فخور، حياة.** (2024). الديمقراطية التشاركية من التنظير إلى الممارسة في التجربة المغربية. مجلة المعرفة القانونية، (18)، 516.
- **فورار، أحمد أمين.** (2017). الديمقراطية التشاركية، وأدواتها الرقمية، منطلقات نظرية، وتطبيقات عملية. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 8(1)، 307.
- **قروي، ماجد.** (2025). من النخب التقليدية إلى النخب الرقمية: تحولات السلطة والنفوذ في عصر التواصل الرقمي. مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، 7 (26). المركز الديمقراطي العربي. https://democraticac.de/?p=105627
- **بديل، محمد.** (2026). إعادة تشكيل المجتمع السياسي في ظل التحول الرقمي: الموطن الرقمي نموذجا. مجلة القانون والأعمال الدولية، 11(64)، 1.
- **مغزيلي، نوال.** (2017، 28 ماي). دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية: الديمقراطية الالكترونية. مجلة العلوم السياسية والقانون، (3). المركز الديمقراطي العربي. تم الاطلاع في 18 يونيو 2026. https://democraticac.de/?p=46833
- **المجلس الإقتصادي والاجتماعي والبيئي.** (2019). الحكامة الترابية رافعة للتنمية المنصفة والمستدامة (إحالة ذاتية رقم 42/2019). جمهورية المغرب.
- **تكنولوجيا المعلومات** . (2024)، 27 نوفمبر). الفجوة الرقمية: التحديات، التأثيرات، والحلول لتحقيق العدالة الرقمية). مدونة قيود. (آخر تحديث: 7 فبراير 2026). تم الاطلاع في 21 يونيو 2026 . https://www.qoyod.com/blog/information-technology
- **التحول الرقمي للجماعات الترابية في المغرب تطوير جماعات ذكية ومستدامة.** (2022، 15 فبراير). ندوة المديرية العامة للجماعات الترابية والمعهد العالي للإعلام والاتصال. تم الاطلاع في 20 يونيو 2026. https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/fy-alwajhtakhbar/althwl-alrqmy-lljmaat-altrabyt-fy-almghrb-ttwyr-jmaat-dhkyt-wmstdamt
- **البوابة الوطنية للجماعات الترابية** (ميثاق المشاركة المواطنة). وزارة الداخلية. https://collectivites-territoriales.gov.ma/ar/mythaq-almsharkt-almwatnt
- **وزارة الداخلية.**(استراتيجية الانتقال الرقمي بالجماعات الترابية). المديرية العامة للجماعات الترابية. تم الاطلاع في 18 يونيو 2026. https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/astratyjyt-alantqal-alrqmy-baljmaat-altrabyt
- **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.** (د.ت). العرائض الوطنية والترابية: البوابة الإلكترونية للمشاركة المواطنة (eparticipation.ma). تم الاطلاع في 20 يونيو 2026. https://www.mcrpsc.gov.ma/

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026